المؤشر السعري
5962.5
بتغير قدره
54.3+
0.92%

موافقة المركزي لـ «منافع» على الشراء وعدم الموافقة على بيع 10٪ من أسهمها

أفادت شركة منافع للاستثمار (منافع) بان بنك الكويت المركزي وافق لها بتاريخ 2011/9/7 على شراء ما لا يتجاوز 10٪ من أسهمها المصدرة لمدة 6 أشهر اعتبارا من تاريخ الموافقة الحالية والتي ستنتهي في 2011/9/28.
وجاء في بيان للشركة على موقع البورصة ان البنك المركزي لم يوافق للشركة على بيع 10٪ من أسهم الشركة حيث ان عملية البيع تتطلب موافقة الجمعية العامة.

قال إن تأثيره على حقوق موظفي السوق لا يمكن توقعه حالياً

السيف لـ «الأنباء»: ثقتي كبيرة في القضاء الكويتي لحسم بلاغي الخاص بتزوير محاضر لجنة السوق

كشف مدير إدارة السوق حامد السيف ان التوجه إلى النيابة العامة في البلاغ المقدم في تزوير محضر لجنة السوق بشأن إنشاء هيئة أسواق المال يستند إلى مبررات وقناعات من شأنها حماية السوق من أي تلاعبات وبناؤه على أسس سليمة لمعايير الحوكمة العالمية وبما يحقق الدعوة لتحقيق تحول الكويت لمركز مالي وتجاري.

ولم يوضح السيف في تصريح خاص لـ «الأنباء» تداعيات الموقف على أداء السوق، إلا أنه أشار إلى أن الأمر بيد القضاء وأنه سيكون الفيصل والحكم في تلك القضية.

وعما إذا كانت هناك محادثات تمت بينه وبين أحد من مفوضي السوق أمس، قال السيف إن الأمر حاليا بيد القضاء وقد أديت واجبي في هذا الأمر.

وحول تأثير التوجه للنيابة العامة على وضع موظفي السوق وحماية حقوقهم، أفاد السيف بأن هذا التأثير لا يمكنني توقعه، مشيرا إلى أن استدعاءه مرة أخرى أمام النيابة لم يتم تحديده بعد.

وفوجئت الأوساط الاقتصادية، أمس، ببلاغ قدمه مدير عام السوق بشأن تزوير محاضر رسمية تخص تأسيس قانون هيئة أسواق المال وتحديدا فيما يتعلق بعرض مواد القانون على إحدى الجهات المتخصصة لدراسة مدى توافقه مع معايير أسواق المال العالمية، إلا أن المحضر تم تغييره وتناسى تماما في شكله الجديد ما اقترحته لجنة السوق في محضرها الأصلي هذا البند، الأمر الذي جعل القانون مشوها وفاقدا لمعايير الحوكمة التي نصت عليها المنظمات العالمية المتخصصة.

● عمر راشد

حامد السيف

البلاغ يستند إلى مبررات وقناعات من شأنها حماية السوق من أي تلاعبات وبناؤه على أسس سليمة لمعايير الحوكمة العالمية

لم يتم تحديد موعد بعد لاستدعائي أمام النيابة مرة أخرى

يتمتع بوضع مالي قوي ودعم من المساهمين

«كابيتال انتليجنس» تثبت تصنيف «بيتك» على المدى الطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالة التصنيف العالمية «كابيتال انتليجنس» تصنيفاتها الائتمانية الايجابية لبيت التمويل الكويتي (بيتك) للمديين الطويل والقصير مع نظرة مستقبلية مستقرة، مستندة على العديد من العوامل والعناصر المتميزة التي يتمتع بها «بيتك»

وثبتت الوكالة العالمية تصنيف «بيتك» عند +A و A1 بالعملة الأجنبية للمديين الطويل والقصير على التوالي، كما ثبتت تصنيفه للقوة المالية عند +BBB.

وأكدت وكالة «كابيتال انتليجنس» في تقريرها عن «بيتك»، أنه يتمتع بوضع مالي قوي نتيجة الدعم من المساهمين ومن الحكومة ذاتها، مشيرة إلى أن هذه التصنيفات الايجابية تعكس قوة قاعدة رأس المال وتنوع مصادر الإيرادات، والميزات التي استطاع البنك أن يحافظ عليها على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة خلال السنوات الأخيرة.

وذكرت الوكالة أن «بيتك» مؤسسة كبيرة ومحورية في القطاع المصرفي الكويتي ولديه عمليات بنكية كبيرة وواسعة في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال افريقيا، مؤكدة أن «بيتك» يستطيع أن يزيد ودائع عملائه دون مشكلة، وسيستفيد من تعافي الاقتصاد الكويتي والبحريني ومن الأداء المميز للاقتصادين السعودي والتركي، في ضوء سياسة توسعية واعية.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي بالوكالة عماد الثاقب، إن تثبيت التصنيف الائتماني لبيتك من قبل وكالة كابيتال انتليجنس العالمية يعبر عن سلامة ومتانة الأوضاع في «بيتك» على مختلف المستويات، حيث يأتي في ظل ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة ألقت بتداعياتها على مختلف القطاعات الحيوية التي تشكل موارد أساسية للبنوك، وأدت الى تراجع تصنيف بنوك عالمية، بينما يأتي احتفاظ «بيتك» بهذه التصنيفات الايجابية ليعكس متانة وضعنا المالي واحترافية الإدارة وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية والمالية، بخطط واليات تتسم بالمرونة والايجابية.

وأضاف الثاقب قائلا: تؤشر هذه التصنيفات الى قدرة «بيتك» على تحقيق معدلات نمو أفضل في كافة المؤشرات الأساسية، في حال تحسن بيئة الأعمال المحلية على وجه الخصوص مع تسارع زخم عملية الإصلاح الحكومية وتوافر بيئة أعمال أفضل أمام البنوك، لاسيما أننا نمتلك كافة المقومات الذاتية والخطط والاستراتيجيات المرنة التي تؤهلنا للتفاعل مع معطيات بيئة الأعمال بما يخدم مصلحة مساهمينا ومستثمرينا.

وقال: «نحن فخورون بدعم ومؤازرة مساهمينا لنا في كافة الظروف، هذا الدعم الذي شكل مرتكزا أساسيا في استقرار أوضاعنا، كما نفتخر بالجهود الكبيرة التي بذلها موظفونا في تنفيذ وتسيير خططنا بدقة، ونعتبر أن ثقة عملائنا التي تظهر في أكثر من مؤشر مالي مهم هي من عناصر استمرارية نجاحنا وتميز أدائنا».

وتابع الثاقب قائلا: واصل «بيتك» تحقيق النمو في غالبية المؤشرات المالية الأساسية وعكست ميزانية النصف الأول من العام الحالي هذا النمو، حيث حقق البنك تفوقا واضحا بين البنوك المحلية على مستوى الإيرادات التشغيلية وكذلك النمو في إجمالي حجم الودائع، إضافة إلى نمو إجمالي حجم الأصول وحقوق المساهمين، مشيرا إلى أن البنك دائما يمتلك خططا واليات متكاملة للتنفيذ يراجعها بشكل دائم حفاظا على مواصلة الأداء الجيد والتقليل من التأثر بتداعيات الظروف المحيطة بقدر الإمكان.

وأشار إلى أن سياسة التوسع الجغرافية والنوعية المدروسة، ساهمت بنصيب وافر في احتفاظ «بيتك» بهذه التصنيفات الايجابية، حيث لعبت وحداتنا الخارجية دورا محوريا في تنويع أعمالنا ورفد إيراداتنا التشغيلية وتوزيع المخاطر المحسوب، الأمر الذي تعكسه مؤشرات ميزانية النصف الأول، حيث حققت إيراداتنا من وحداتنا الخارجية نموا ملحوظا.

عماد الثاقب

الثاقب: تعدد وتنوع مصادر القوة يعزز الثقة في المستقبل وفرص النمو

اختبار نظام التداول لشركات الوساطة يومي 28 و29 الجاري

هيئة الأسواق: زيادات رأسمال شركات الوساطة لمستوى 10 ملايين تنطبق على الشركات الجديدة فقط

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن هيئة أسواق المال أرسلت كتابا لشركات الوساطة المالية تشير فيه إلى أن قرار هيئة أسواق المال رقم 9 بشأن متطلبات الأشخاص المرخص لهم والذي حدد رأس المال للشخص المرخص له والشكل القانوني لممارسة النشاط ينطبق على الشركات الجديدة فقط.

وقالت المصادر ان الكتاب أوضح أن زيادة رأسمال الشركات الحالية لا يتطلب رفعه لمستوى 10 ملايين دينار، مستدركة بأن توفيق أوضاع شركات الوساطة المالية الحالية وفقا للائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال لا يتطلب هذا الشرط.

وبينت المصادر أن كتاب الهيئة أعطى مرونة كبيرة لشركات الوساطة المالية في مسألة تدبير زيادة رأسمال الشركات والتي تراعي تراجع الإيرادات التي تراجعت بنسب بلغت أكثر من 70٪ خلال أغسطس ويوليو الماضيين.

وتوقعت المصادر مزيدا من الحلحلة في قرارات هيئة أسواق المال والتي تتعلق بأوضاع الشركات الاستثمارية وكذلك البنوك وأخذ ملاحظات تلك الشركات بعين الاعتبار ومراعاة ظروفها.

وفي السياق ذاته، قالت المصادر إن شركات الوساطة تلقت كتابا من ناسداك أو ماكس يفيد بأنها قامت بإجراء معظم التعديلات الفنية المطلوبة على النظام والتي ابدتها معظم شركات الوساطة المالية خلال الفترة الماضية، موضحة أن مسؤولي ناسداك أشاروا إلى أن النظام سيكون متاحا لإجراء الاختبارات على تعديلات شركات الوساطة الأحد المقبل على أن تقوم الشركات بإبداء رأيها في النظام بعد التعديل.

وكشفت المصادر أن شركات الوساطة ستجري اختبارات للنظام يومي 28 و29 سبتمبر الجاري وذلك للبدء بتشغيل النظام بشكله النهائي بعدها بفترة لن تكون طويلة.

وأشارت الى أنه لا توجد ملاحظات لباقي الأطراف المتعاملة في سوق الكويت للأوراق المالية على النظام الجديد وكل الملاحظات الفنية جاءت من خلال شركات الوساطة المالية فقط.

● عمر راشد

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
الرئيس
التاريخ: 7 سبتمبر 2011
الإشارة: ر/ هـ/ 1/ 2011
السادة/ شركة كابيتال للوساطة المالية المحترمين
تحية طيبة وبعد،...
الموضوع: رأس مال نشاط وسيط أوراق مالية
بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبالإشارة إلى قرار هيئة أسواق المال رقم (9) لسنة 2011 بشأن متطلبات الأشخاص المرخص لهم والذي حدد رأس المال للشخص المرخص له والشكل القانوني لممارسة النشاط، فإن هيئة أسواق المال تحيطكم علما بأن القرار رقم (9) لسنة 2011 ينطبق على الشركات الجديدة فقط، أما الأشخاص المرخص لهم والعاملين حاليا فإن القرار المذكور في شقه الخاص برأس المال لا يعتبر جزءا من متطلبات توفيق الأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية، حيث سيتم دراسة الفترات الزمنية المناسبة للوصول إلى المتطلبات المذكورة في القرار رقم (9) لسنة 2011 بشأن رأس مال الأشخاص المرخص لهم والإعلان عنها لاحقا.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،...
صالح مبارك الفلاح
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

صورة من كتاب هيئة أسواق المال لشركات الوساطة

أكد أن القطاع بشقيه تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية

العلي: شركات التأمين التكافلي تستحوذ على 34٪ من السوق المحلي

كونا: قال مدير عام شركة وثاق للتأمين التكافلي ماجد العلي ان شركات التأمين التكافلي استطاعت إثبات وجودها في سوق التأمين المحلي ونجحت في الاستحواذ على حصة سوقية جيدة منه بلغت نحو 34٪ من إجمالي أقساط التأمينات للشركات الوطنية.

وأضاف العلي في لقاء مع «كونا» ان التأمين التكافلي قدم قيمة مضافة لقطاع التأمين وتمكن من منافسة التأمين التقليدي لاسيما انه مضى على عمل شركات التأمين التكافلي في السوق المحلي أكثر من 10 سنوات كان قبلها قطاع التأمين حكرا على الشركات التقليدية.

وذكر ان السوق المحلي يضم 11 شركة تأمين تكافلي قامت بدور كبير في التوعية التأمينية امتازت منذ ظهورها باحتوائها على هيئة للرقابة الشرعية تتكون من مجموعة من العلماء يبحثون في كيفية توفير منتجات تأمينية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي طمأن من كانت لديهم شكوك وتساؤلات حول حرمة بعض أنواع التأمينات فكان لاجتهاد هيئات الرقابة في تلك المسائل دور مهم في زيادة حجم مبيعات المنتجات التأمينية.

وأكد العلي ان قطاع التأمين المحلي بشقيه التقليدي والتكافلي تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث ان نهوض سوق التأمين مرتبط بتحسن الأسواق عموما.

وتوقع نمو هذا القطاع بوتيرة بطيئة حيث يمكن القول ان القطاع حقق أداء جيدا رغم الأزمة المالية العالمية وتجاوزت نسبة النمو فيه 28٪.

وأشار الى ان اثار الأزمة المالية العالمية اقتصرت على استثمارات شركات التأمين حيث ان الخسائر المتكبدة اقتصرت على المحافظ الاستثمارية التي تقوم شركات التأمين باستثمار العوائد من خلالها وبالتالي فان تأثر بعض شركات التأمين كان نتيجة تراجع عوائد هذه المحافظ.

وأوضح ان قطاع التأمين بدأ التعافي حيث أخذت بوادر نمو هذا القطاع بالظهور رغم بقاء المخاوف المتعلقة بعودة الأسواق الى الانتكاسة من جديد ما لم تتعاف أسواق المال العالمية واقتصادات الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة وأوروبا.

وعن التحديات التي تتعلق بالقطاع قال العلي «لاتزال صناعة التأمين في الكويت تواجه تحديات متعددة كانعدام الوعي والثقافة المرتبط بمفهوم التأمين، إضافة الى غياب إطار عمل تنظيمي مناسب إضافة الى ضعف ثقافة ووعي المستهلك سواء الفرد أو المستثمر أو التاجر بأنواع التغطيات التأمينية المتوافرة، وأنواع وثائق التأمين الممكن التمتع بها لحمايته وحماية مصالحه وموارده».

ولفت العلي الى افتقار التأمين الاستهلاكي للكثير من حماس الجمهور لبعض أنواع التأمينات كالتأمين على حياة وحماية العائلة والسفر والحوادث الشخصية وغيرها من انواع التأمينات.

وردا على سؤال حول أسهم شركات التأمين المحلية التي توصف بالأسهم الخاملة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) والسبب الكامن وراء هذا الخمول قال العلي «هذه الأسهم ليست خاملة بالمعنى العام للكلمة ولكن عوائد الاستثمار في التأمين لا تظهر بسرعة كبيرة فهذا النوع من الاستثمار يحتاج الى وقت كي يجني عوائد وأرباحا لذلك يبقى التداول على سهم التأمين مستقرا بشكل عام ولا يشابه تداولات الشركات في القطاعات الأخرى».

وبالنسبة لتوجه شركات التأمين للعمل في السوق الأوروبي قال العلي «نجد أن معظم أقساط التأمين في العالم تذهب حيث يتواجد أكبر سوق للتأمين والذي يمثله السوق الأوروبي في الوقت الحالي حيث ان معظم أسواق التأمين في الدول تعاني من مشكلة هجرة أقساط التأمين من بلادها نحو مراكز إعادة التأمين».

واضاف العلي «لا أجد في إنشاء شركة في أوروبا غرابة حيث يمكن للشركات الاستحواذ على حصص كبيرة من أقساط التأمين دون الذهاب الى هناك أو الاتجاه نحو السوق الأوروبي».

وأوضح ان «سوق التأمين المحلي يعتبر (حارقا) للأسعار على حساب الخدمات فمن أهم التحديات التي يواجهها قطاع التأمين المحلي اليوم المنافسة الشديدة التي تواجهها الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم من قبل الشركات الكبيرة».

واعتبر العلي ان الشروط التأمينية هي التي تحدد قيمه الاقساط وارتفاعها نظرا لقلة الوعي التأميني لدى العميل واهتمامه بمبلغ القسط وليس الجودة والتغطية التأمينية في الوقت الذي يجب أن تكون فيه المنافسة بين شركات التأمين مستندة الى الخدمات ومدى تنوعها ومستوى جودتها وليس على الأسعار، هذا فضلا عن ضعف النشاطات التجارية العالمية التي تعد من التحديات التي يواجهها قطاع التأمين اليوم».

وأضاف «ولو نظرنا الى الواقع في هذا القطاع فسنجد ان السوق لا يستوعب شركات تأمين جديدة لأنه تشبع فنمو أعداد الشركات أكبر من نمو أقساط التأمين في إجمالي السنوات الست الماضية ويوجد أكثر من 30 شركة عاملة».

اما بالنسبة لاستفادة قطاع التأمين المحلي من خطة التنمية فقال العلي «ان قطاع التأمين من القطاعات التي تستفيد بالتبعية من خطة التنمية أي عبر دخول شركات المقاولات والإنشاءات لمشاريع التنمية».

وذكر ان «التردد الحاصل في قرارات الحكومة الخاصة بالمشاريع يجعلنا غير متفائلين كثيرا فالبطء الحاصل يجعلنا نتخوف بعض الشيء، وما نتمناه هو صفة الديمومة في المشاريع والاستمرارية، ولابد أن تكون هناك جدولة مدروسة لاستمرارية المشاريع وتوزيعها على مراحل الخطة بشكل متوازن وذلك حتى تعمل المشاريع دون توقف ويبقى النمو متواصلا ومدروسا بحيث تستفيد منه البلاد والشركات».

وبسؤاله عن الاستحواذات التي شهدها سوق التأمين التكافلي في الفترة الماضية قال العلي «أعتقد أن مسألة الاستحواذ تتعلق بالشركات نفسها وبوضع قطاع التأمين عموما فقد تجد بعض الشركات ايجابية لرفع رأسمالها وتعزيزه أو توسيع قاعدة العملاء أو الدخول في فرع تأميني جديد أو إيجاد كيانات قوية أو غيرها من الأسباب».

وأشار الى أهمية مراعاة حملة الوثائق والمساهمين أو المنافسة في السوق وأن تأخذ الشركات في اعتبارها عدم إلحاق الضرر بهم جراء تلك العمليات، وفي الوقت ذاته لا بأس من تطبيقها فهي بذلك تساهم في احتضان شركة متعثرة وتتوسع بملكيتها وتنوع مصادر دخلها.

وقال العلي انه رغم قدم قطاع التأمين في الكويت الا انه مع الأسف لايزال حديث العهد من ناحية الوعي وأهمية هذا القطاع بالنسبة الى المستهدفين من خدماته «وهذا يعطينا مؤشرا على أن الوعي التأميني لايزال ضعيفا في الكويت».

وقال انه يجب على شركات التأمين ان تقوم بدور لنشر الوعي التأميني من خلال حملات اعلامية متكاملة منظمة تشمل مختلف الوسائل الإعلامية وهذه أمور منوطة بشركات التأمين من خلال اتحادها (اتحاد شركات التأمين) لتعريف أفراد المجتمع بالتأمين وأهمية هذا الأمر بالنسبة الى الأسرة والمجتمع.

وعن اداء شركة وثاق للنصف الأول ذكر العلي «ان الشركة حققت نتائج جيدة خلال الربع الثاني من العام الحالي حيث حققت الشركة أرباحا بعدما منيت بخسائر في الربع الأول من هذا العام الأمر الذي أدى الى تحسن في الأداء».

وأضاف أن «وثاق» قامت باتباع سياسات خاصة بآليات العمل متحفظة وجذب أعمال جديدة تراعي مصالح الشركة وتحافظ على حقوق مساهميها.

حلّت في المرتبة الثالثة

1,5 مليار دولار قيمة الاستثمارات الكويتية في البورصة الأردنية

عمان ـ كونا: حلت الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثالثة في البورصة الأردنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2011 مقارنة بمثيلاتها العربية والأجنبية.

وبحسب بيانات أعلنت عنها البورصة الأردنية أمس فقد بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات الكويتية خلال هذه الفترة 1,5 مليار دولار تشكل 5,9٪ من القيمة الإجمالية للبورصة التي تقدر بحوالي 28 مليار دولار، وتراوح الاستثمارات الكويتية في البورصة الأردنية منذ أكثر من عامين عند نفس المستوى.

وبهذا الخصوص قال الخبير الاقتصادي مدير شركة الأردن الأولى للاستثمار سامر سنقرط في تصريح لـ «كونا» ان الأزمة المالية العالمية تركت انعكاساتها على الاستثمارات العربية في البورصة الأردنية حيث توجهت هذه الاستثمارات ومن ضمنها الكويتية الى أسواقها الوطنية.

وتوقع ان تعود وتيرة الاستثمار في البورصة الأردنية خلال الفترة المقبلة وقال ان انخفاض اسعار الأسهم الى مستويات متدنية وجاذبة للعام الثالث على التوالي يشكل فرصة استثمارية مقنعة للمستثمرين الخليجيين خاصة ان العائد الجاري على بعض الأسهم تفوق نسبته السنوية اكثر من ضعفي العائد على الودائع.

وبهذا الخصوص قال ان توزيعات الاسهم معفاة من الضرائب في حين تخضع الفائدة على الودائع لضريبة نسبتها 5٪.

وبحسب بيانات البورصة الأردنية فقد بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة الأردنية منذ مطلع العام حتى نهاية شهر اغسطس الماضي نحو 51٪ من إجمالي القيمة السوقية.

وبلغت نسبة مساهمة العرب من اجمالي القيمة السوقية للبورصة 33,7٪ في حين بلغت نسبة مساهمة غير العرب 17,3٪، وتوزعت مساهمات غير الاردنيين بحسب القطاعات على القطاع المالي بنسبة 52,9٪ وقطاع الخدمات بنسبة 35,4٪ وقطاع الصناعة بنسبة 56,7٪.

ووفق البيانات بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أغسطس الماضي 627 مليون دولار تشكل 20,7٪ من حجم التداول الكلي في حين بلغت قيمة الاسهم المبيعة من قبلهم للفترة ذاتها 514 مليون دولار وبذلك يكون الاستثمار غير الاردني قد ارتفع خلال الشهور الثمانية الاولى من العام الحالي بمقدار 113 مليون دولار.

وبلغت القيمة الاجمالية لعمليات الشراء من مستثمرين عرب 407,9 ملايين دولار شكلت ما نسبته 65٪ من اجمالي قيمة شراء غير الاردنيين في حين بلغت القيمة الاجمالية لعمليات شراء غير العرب خلال ذات الفترة 219 مليون دولار شكلت ما نسبته 35٪ من اجمالي شراء غير الاردنيين.

وتقدر ارقام رسمية قيمة الاستثمارات الكويتية في الاردن بحوالي 8 مليارات دولار تتوزع على مختلف القطاعات.

تشكل 5,9٪ من القيمة الإجمالية للبورصة المقدرة بنحو 28 مليار دولار